أبعاد التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية

ــ الجزائر نموذجا ــ

الدكتور اسماعيل معراف
أستاذ محاضر قسم أ

إن أول ملاحظة يمكن تسجيلها على منطقة المغرب العربي في هذا الإتجاه هو أنها كانت دائمة التغير والتحول، ولم تتوقف بها عجلة التطور والحركة في نسق سياسي معين، بحيث أنه منذ خروج الإستعمار من دولها، لم تعرف الإستقرار السياسي المطلوب رغم قدرة الأنظمة السياسية التي حكمتها على ضبط مختلف التفاعلات والتموجات التي كانت دائما تقودها قوى المعارضة سواء تلك المستندة إلى المرجعيات اليسارية أو الدينية الإسلامية بنوعيها المعتدل والمتشدد، كما أن نجاح النخب السياسية في بلاد المغرب العربي على تقديم خطاب سياسي براغماتي ركز على تبرير سياساته بفكرة المصلحة الوطنية والتهديد الأجنبي، وإتخاذه إجراءات قمعية وإستبدادية ضد القوى السياسية التي تناضل من أجل تغيير الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

فالتحول الديمقراطي الذي بقي لغاية اليوم خيارًا غير محققا اقترن فكريا وإجرائيا بعوامل عديدة تأثرت به مختلف الروابط التي جمعت بين دول المغرب العربي، فالدولة التي أقيمت في المنطقة المغاربية بقيت أسيرة العهد الإستعماري بمخلفاته المتراكمة وكذا بالمعطيات الجغرافية والتكوينات الإجتماعية والثقافية[1]، وهي كلها قيم ترسخت وقدمت نموذجًا من المشاكل تحولت إلى حواجز أمام أية عملية تغيير حقيقية، كما أن هذه العوامل التي ذكرناها أثرت بشكل بارز في السلوك السياسي والثقافي والإجتماعي لبناء الدولة التي تولت تحقيق الديمقراطية المتعثرة، فإذا أخذنا العامل الجغرافي مثلا فنجد أنه بقدر ما كان حافزًا للتواصل والتقارب سواء على الصعيد الداخلي أي بين البلدان المغاربية أو على الصعيد الخارجي الذي أتاح فرصة الإتصال مع عالم القارة الإفريقية وعالم أوروبا وقبل هذا وذلك التواصل مع الوطن العربي الكبير، كما أن الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي جعل منها ساحة مفتوحة للعديد من الأفكار والأنماط الثقافية المختلفة، لكن الشيء الذي ساهم بشكل سلبي في عدم الإستقرار هو وجود أكبر أقلية غير عربية في الوطن العربي ونقصد بذلك البربر أو الأمازيغ وهم يمثلون جزءًا أساسيًا من النسيج الإجتماعي المغاربي، بحيث تشير الإحصائيات إلى نحو 15 مليون نسمة، أي ما يوازي خمس السكان، وأغلبيتهم تعيش في كل من الجزائر والمغرب، هذا دون أن ننسى مشكلة الصحراء الغربية التي بقيت عقدة للتجزئة بالمنطقة[2]، ومنعت أي تقارب حقيقي

بين بلدان هذه المنطقة ولاسيما الجزائر التي تصر على أن المشكل هو متعلق بتصفية الإستعمار وحله يكمن في تطبيق الشرعية الدولية ومقررات الأمم المتحدة، في حين أن المغرب يعتبر ذلك مشكلة داخلية ويطالب الجزائر بإجراء مفاوضات بشأنها، وبالتالي فقد بقيت المعطيات الجغرافية تتحكم إلى حد بعيد في مسار التحولات السياسية والديمقراطية داخل المنطقة، أضف إلى ذلك أن طبيعة التكوين الإجتماعي لعبت هي الأخرى دورًا مثبطًا في مجال الإنتقال من النظام الأحادي الإحتكاري إلى النظام الديمقراطي، بحيث لعبت القبيلة والعصبية ومازالت مستمرة في نفس الأداء دورًا محددًا في عملية التشكيل الإجتماعي والسياسي للدولة في المغرب العربي، فصبغت كل السلوكات والتوجهات داخل المجتمع والدولة بمحتواها، وأصبحنا نلمس مظاهر الممارسة القبلية والعشائرية مع كل سياسة أو إجراء، فالإنتخابات المحلية أو التشريعية تحولت إلى تجسيد حقيقي لمثل هذه القيم، ووقفت سدًا منيعًا أمام عملية التحديث التي تتطلبها الديمقراطية.

إن بدايات التحول الديمقراطي في أقطار المغرب العربي لم تكن إلا محاولة مضطربة ومشوشة بحيث أنها لم تأخذ العديد من المعايير والبنى بعين الإعتبار، وتميزت أيضا بالتسرع والتهور في كثير من الأحيان، فقد أخذت بلدان المنطقة على عمومها العملية من جوانبها السياسية فقط، أي إعتماد البعد السياسي الذي يعني وجود تعددية حزبية وإعلامية وإقامة الإنتخابات، دون البحث في باقي أبعاد العملية الأخرى كالجوانب الثقافية والإقتصادية والإجتماعية، فلا يعقل أن نقبل على عملية تحول ديمقراطي في أي مجتمع، من دون أن تكون هناك عملية تحضير كافية تتأسس من خلال مرحلة إنتقالية تفصل بين مرحلتين مختلفتين، سواء في الظروف أو في التحديات، وفي هذا السياق فإن الملاحظ على النخب الحاكمة في هذه البلدان أنها قدمت نفس النموذج في التعاطي مع القيم الديمقراطية وذلك باللجوء إلى المخابر الأجنبية ومراكز التوجيه الغربية القاضية بضرورة إعتماد الوصفة الغربية في إقرار وتطبيق النموذج الديمقراطي، مما خلق حالة من الإستهجان وعدم التوافق عندما بدأت مرحلة الممارسة، بحيث أن الطروحات المقدمة تم رفضها تقريبا من عموم الجماهير، وحتى القوى السياسية الأخرى اعتبرتها مناقضة لقيم الأصالة والعادات والأعراف الداخلية.

فالتحول إلى الممارسة الديمقراطية يعني بدلالاته اللفظية المرحلة الإنتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، وهو شيء لم يحدث داخل الدول المغاربية[3]، حيث أن هذه الأخيرة تسرعت بشكل ملفت للنظر، أغرقت الحياة السياسية بشعارات وخطابات جديدة لم يحدث أن تعود عليها الأفراد، ومن ثم فجاءت الفكرة مشوهة وساهمت في الفشل المسجل فيما يخص الإرتقاء إلى مرحلة سياسية أكثر نضجًا من سابقتها، لاسيما وأن التحول الديمقراطي في البلدان المعنية تم النظر إليه من زاوية جد ضيقة حيث قدم الهدف عن الوسيلة، وتم حرق المراحل بحجة تعطش الناس للديمقراطية، ومحاولة تقديم النظم الحاكمة للمجتمع الدولي بمظهر الحريص

على الإستجابة إلى التحولات الديمقراطية التي تعني تجسيد دولة القانون وحماية الحريات العامة وفتح الحياة السياسية أمام الشرائح والفاعليات السياسية التي يتكون منها نبض المجتمع.[4]

إن الفهم الخاطئ لقضايا الإنتقال الديمقراطي والذي تجسد أساسًا في إعتباره هدفا ينبغي الوصول إلى تحقيقه أدى إلى سيادة مفاهيم مغلوطة زادت من تفاقم المشاكل السياسية بدلاً من أن يؤدي هذا التوجه إلى تضليل العقبات أمام مشاريع التغيير، ومن ثم فإن أفضل تحول حدث داخل المغرب العربي هو تقريبا مشابها لما حدث في باقي بلدان الوطن العربي كما سنرى لاحقا، حيث تم تحقيق إنفراج سياسي بسيط لم يرتقي إلى خلق الفضاءات الحقيقية التي تستوجبها عملية البناء الديمقراطي، كما تم فهم التحول الليبرالي الذي بدأت تأخذ به دول المغرب العربي في إقتصادياتها أنه تحولاً ديمقراطيا، وهذا كان خطأ فادحًا ذلك أن التحول في الجوانب الإقتصادية ما هو إلا بعدًا جزئيا من عملية البناء الديمقراطي التي تتميز بتعدد الأبعاد والرؤى والعناصر، كما أنه من تناقضات الأشياء أن أخذت السلطة الحاكمة سواء في تونس أو ليبيا أو موريتانيا أو المغرب أو الجزائر العملية الديمقراطية في شقها الإقتصادي أي تجاوبت مع الدعوات الخاصة بإنتهاج سياسات الإصلاحات الإقتصادية ونظام السوق، وكذا الدخول في عمليات من الخوصصة الواسعة، دون القبول بفتح الحياة السياسية للتنافس والتداول على السلطة، بحيث أن الإنفتاح تم فقط في الجوانب التي لا تؤثر على مسار السلطة ووفق قيم شكلية لم تمس لحد الآن الجوهر، وبقيت عقلية الحزب الواحد تسيطر على العمل الحزبي والسياسي في هذه البلدان رغم إقرار التعددية، وقد أدى هذا الوضع إلى إحتكار الدولة للفضاء العام ونفي دور المنظمات الوسيطة في عملية التغيير وبالتالي فقدت العملية السياسية إحدى الوسائل المهمة لتطويرها، أضف إلى ذلك أن تحديات كثيرة وقفت ضد تحول هذه الدول إلى المناخ الديمقراطي بعضها داخلي والبعض الآخر خارجي، فبالنسبة للعوامل الداخلية فنجد على رأسها مسألة إنهيار شرعية النظم السلطوية حيث أنها فقدت مصداقيتها إنطلاقا من فشلها المسجل في الوفاء بالإحتياجات المجتمعية والمعيشية، وأيضا بالنسبة للتكيف مع التطور الحاصل في إطار المجتمع المدني المغاربي الذي نضج كثيرًا وأصبح يتطلع إلى القيم الديمقراطية التي غزت العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة وإلى غاية اليوم الشيء الذي قابلته هذه النظم بالتنكر والتقييد ووضع القيود الخانقة، ومن ثم فإن الإنهيار والتأزم الذي حدث للنظام السياسي داخل البلدان المغاربية وعدم قدرته على مواكبة التطورات الحاصلة يعود إلى أسباب متنوعة منها عدم وجود رضا بالمؤسسات القائمة من قبل الرأي العام، وأيضا عدم تمثيل هذه الأنظمة السياسية لمختلف قيم ومصالح المجتمع، مما جعل الهوة تتوسع والشرخ يزداد، كما ساهمت ظروف أخرى على تعفن هذا الوضع مثل ضعف دور ومكانة المؤسسة التشريعية (البرلمان) في النظام السياسي وتحوله إلى أداة في يد السلطة التنفيذية مما أفقده شرعيته داخل المجتمع، وقد نشأت عن هذه الأوضاع الداخلية المتردية معزولية النظام على الصعيد الدولي وجنوح الدول الغربية إلى إستعمال الضغط على حكومات هذه الدول من

أجل إجبارها على مواصلة نهج الإصلاحات الديمقراطية، كما ربطت كل من فرنسا وبريطانيا تحديدًا مساعداتها لدول المغرب العربي بضرورة تجسيد التحول الديمقراطي[5]، الشيء الذي زاد من متاعب هذه الأنظمة من جهة، ودفعها بقوة إلى البحث عن أيسر السبل لتحقيق عمليات الإنفتاح السياسي، غير أن الواقع أكد حقيقة في غاية الأهمية تمثلت في كون القيادات السياسية في بلاد المغرب العربي لم تكن لديها الجدية اللازمة في طرحها للديمقراطية، بحيث راهنت عليها فقط كورقة للخروج من دائرة الضغوط الممارسة عليها من قبل قوى داخلية (أحزاب سياسية وجمعيات المجتمع المدني)، وقوى خارجية لم تقتنع بجدوى التوجهات التي تقدمها هذه البلدان، وقد يكون من المفيد أن نشير في هذا الإطار إلى بعض ما جاء في خطاب الرئيس الموريتاني السابق معاوية ولد الطايع في 17 أفريل 1991 الذي أعلن فيه عن بدء تجربة التحول حين قال

« موجها كلامه للشعب "إني أدعوكم إلى المحافظة على هذه الخطوة الجديدة للتمكن من إبعاد أصحاب النوايا السيئة" وكان الرئيس السابق يشير بذلك إلى نخبة من مثقفي المجتمع الموريتاني رفعوا ضده عريضة يطالبون فيها بفتح المجال السياسي وتوفير الشروط اللازمة لتدشين مرحلة ديمقراطية حقيقية، وهذا ما أعطى إنطباعًا من البداية بأن النظام غير مستعد للدخول في مرحلة سياسية جديدة تتميز بقبول الآخر[6]، وهو أمر ينطبق على كل القيادات السياسية التي حكمت وتحكم الدول المغاربية الأخرى، ولو أن الدرجة تتفاوت من دولة إلى دولة أخرى.

كما أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن ما ذكرناه بشأن معيقات التحول الديمقراطي وهي تذهب أساسًا إلى بروز وتفاقم الأزمات الإقتصادية التي كشفت عن فشل الدول المغاربية على إيجاد سياسات إقتصادية ناجعة بإمكانها أن تساهم في حل المشاكل العالقة، حيث أن التحول الذي تم من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، لم يكن إلا في تغيير القوانين والخطابات، لكن على مستوى الميدان، بقيت الدولة تتدخل في كل شيء، وحتى في الهامش الذي منح للقطاع الخاص، مما جعل الكثير من الباحثين يؤكدون على أن الفشل الإقتصادي لم يؤدي بالضرورة إلى إتاحة الفرص الحقيقية للتحول الديمقراطي وذلك بسبب إصرار النخب الحاكمة على البقاء في سدة الحكم، بالإضافة إلى تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني الذي أصبح يلقى الرواج بفعل إنغلاق النظم المغاربية وعدم قبولها بالشركاء الإجتماعيين، مما ولّد لها موجة من الغضب بين أوساط الجماهير الشعبية، وأعطى بالمقابل مصداقية للمنظمات والحركات والأحزاب، أضف إلى ذلك العجز المسجل في ميزان الحساب الجاري، فبعد أن حقق في 1985 فائضا بلغ 1014 مليون دولار، سجل عجزًا وتراجعًا في السنة التي تلت وبلغ 2230 مليون دولار، كما انخفض العجز إلى 772 مليون دولار في 1988، ولكن بتكلفة إقتصادية وإجتماعية لا يمكن إلا أن تكون شديدة الإرتفاع، ومن ثم فإن هذا الإنخفاض مثلاً تحقق على حساب

الواردات التي ضغطت بشكل مستمر خلال الثمانينات، فبعد أن كانت قيمتها تقدر بـــ 15.367 مليون دولار في سنة 1986، و 10.116 مليون دولار في 1987، و 9.637 مليون دولار فقط سنة 1988[7]، وعليه فقد نتج عن هذا الوضع المتأرجح وصول نسبة الإنكماش في الواردات في الفترة الممتدة ما بين 1986 و 1988 إلى 18.48، ولعل السبب في ذلك يعود إلى إنخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات في تلك الفترة وما صاحبه من عجز لدى الدولة في تلبية المطالب الإجتماعية المتنامية نتيجة الزيادة السكانية المعتبرة وأيضا من جراء الآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة فعلا عن إستقبال عمالة جديدة لدرجة أنه بدأ التفكير في تسريح العمال وإغلاق المصانع والمؤسسات[8]، من هنا بدأت بوادر التذمر واضحة داخل الجبهة الإجتماعية وبدأت معها موجة الإحتجاجات في كل مكان، منذرة بذلك ببداية مرحلة الصراع بين القوى المعارضة التي كانت تختفي وراء تلك الحركات الإحتجاجية وركائز النظام التي بقيت مرابطة حول مقاليد الحكم، هذا دون أن نغفل أن الوضع الإقتصادي في تلك المرحلة ظهر في غاية الإفلاس حيث وصلت قيمة المديونية الخارجية ذات الأمد الطويل في سنة 1988 حوالي 23.229 مليون دولار أمريكي، أي نسبة 72.3% من حصيلة الصادرات والسلع والخدمات[9]، وقد قابل هذا الوضع الإقتصادي المتردي وضعًا سياسيًا أكثر تعفنا لاسيما في جانب المشاركة السياسية، حيث بدت الأزمة الواضحة، بحيث أخذت جماعات جديدة المبادرة وبدأت تطالب بإشراكها في الحكم على نحو أقلق معاقل السلطة، وطرح فكرة شرعية النظام السياسي[10]، حيث برزت الحركات اليسارية والدينية في كل أنحاء الجزائر وبدأت تضغط بإتجاه النظام وذلك حتى يتراجع عن الإجراءات والأساليب القمعية التي يتبعها، خصوصًا وأن هذه المطالب وجدت شرعيتها في الموجة العاتية التي بدأت تنتشر في كل العالم ضد الأنظمة الشمولية التي تعرت بسبب قوة تلك الضغوط، وأيضا بالنظر إلى التناقضات التي احتوتها تلك الأنظمة، حيث أن إندثار الإتحاد السوفيتي أثر سلبا على أداء الأنظمة العربية ككل بما فيهم النظام في الجزائر، حيث لم يقدر على مقاومة رياح الدمقرطة القادمة من العالم الغربي، وأصبح التحول نحو الممارسة الديمقراطية حتمية لا مفر منها، وفي هذا الإتجاه يرى الكثيرون أن التحول الذي حصل في الجزائر مع نهاية الثمانينات لم يكن بسبب الضغوط الداخلية بل العكس من ذلك تمام حيث أن العوامل الخارجية لعبت الدور الرئيسي في هذه العملية، هذا رغم إقرارنا بالتأثير المتنامي للأوضاع الداخلية وما نشأ عنه من غياب المشاركة السياسية، ولم تتوقف المسألة عند هذا الحد، بل نفس السيناريو تكرر مع الإنتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 أين أكد الفيس فوزه الساحق، مما جعل أطراف نافذة في السلطة تتحرك بإتجاه رفض هذا الواقع، والإقدام على إلغاء نتائج الدور الأول، ومن ثم دفع أقطاب المؤسسة العسكرية بالرئيس السابق "الشاذلي بن جديد" إلى الإستقالة، وتم توقيف المسار الإنتخابي لتدخل الجزائر في دوامة من العنف لا مثيل لها في تاريخ المنطقة العربية[11]، ومن جهة أخرى تم طرح الكثير من الأسئلة الكبيرة حول هذه

التجربة الديمقراطية الناشئة، من حيث عوامل الفشل ودوافع الإنطلاق نحو هذا التوجه، فالتجربة الجزائرية اعتبرت عند الكثير من الباحثين بمثابة النموذج الأمثل في الدول النامية، حيث بدأت قوية ومأثرة من حيث المنظومة القانونية والدستورية، وكذا الإجراءات المتخذة التي ساعدت كثيرًا على تطوير الأداء الديمقراطي، غير أن المشكلة التي طرحت في تلك الفترة هي حول إنتقال الجزائر من نظام حكم شمولي يرتكز على الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب يتجه نحو السعي إلى التحول الديمقراطي بدون عملية تحضير أو بيئة مساعدة على ذلك، مما أحدث نقاشا فكريا وسياسيا محترمًا بين أطراف عديدة، فمنهم من أيد إجراء إصلاحات سياسية وإقتصادية كنقطة إنطلاق ضرورية لإحداث التحول الديمقراطي، ومنهم من عارض الفكرة تماما ورفض الإستمرار في تلك الإصلاحات جملة وتفصيلاً، وفضل الإبقاء على نفس الهياكل السياسية والإقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ إستقلالها سنة 1962، بينما الفريق الثالث فقد أراد أن يجمع بين المقاربتين، بمعنى أنه دافع عن إجراء الإصلاحات واعتبرها السبيل الوحيد للخروج من الأزمة التي عرفت ذروتها بخروج الجماهير إلى الشارع في الخامس من أكتوبر 1988، وفي المقابل نجد هذا الطرف يرفض أن تكون هذه الإصلاحات المعتمدة غير مقيدة أو مشروطة، وهو الأمر الذي تم إقراره كمقاربة سياسية لعملية الإنتقال في التجربة الناشئة [12]، ومن ثم فإن البداية كانت توحي بأن هناك معالجة إضطرارية ومتسرعة تم إعتمادها من قبل النظام الحاكم كأسلوب للهروب من الضغوطات من جهة ومن جهة ثانية الدخول في مرحلة جديدة مختلفة عن سابقتها تمنح لهذه القيادات السياسية فرصة تجديد حكمهم الذي وصل إلى درجة لا تقبل الإستمرار.[13]

لقد كانت أسباب التحول في التجربة الجزائرية عديدة، ولم تختلف عن نظيرتها سواء في المغرب العربي، أو في العالم العربي ككل، بحيث أن النظام السياسي أبرز ضعفًا كبيرًا في الإستجابة للمطالب المجمعية إقتصاديًا وسياسيا، فعلى المستوى الإقتصادي نجد أنه منذ النصف الثاني من الثمانينات من القرن الماضي بدأت الظروف الإقتصادية والإجتماعية تعرف تدهورًا واضحًا، وهو ما كشفت عنه بشكل واضح المؤشرات الخاصة بالنشاط الإقتصادي، خصوصًا في جانب التراجع الذي عرفه الناتج القومي بحيث أن هذا الأخير عرف خلال سنة 1988 إنخفاضا قدر بـــ 15%، ونفس التحليل يقال عن الناتج القومي الإجمالي، في حين كان معدل النمو الديمغرافي يصل إلى 03% الأمر الذي أشر عن حالة الإتحاد الأوروبي ومن ثم التعاطي بإيجابية مع الشروط الموضوعة من قبل دول هذا الأخير لتحقيق أبعاد هذه الشراكة، ونقصد بتلك الإيجابية هو فتح الحياة السياسية أمام أفكار التحول والإنتقال الديمقراطي، فمنطقة المغرب العربي كما هو معروف لم تبقى معزولة عما حدث في العالم من تحولات عميقة كما أشرنا سابقا، بشأن التوجه نحو دمقرطة الحياة السياسية، حيث أن رياح الديمقراطية التي هبت على أوروبا الشرقية تحديدًا وصلت إلى بلدان المنطقة بقوة، وبدأت جماهيرها تشعر بضرورة مواكبة

ما يحصل من تغير وتبدل، وهذا كأسلوب تعبير عن رفضها للوضع السابق الذي حبس الحركية الإجتماعية في غياهب القمع والإستبداد[14]، ومن ثم فقد شهدت الدول المحورية في الإتحاد المغاربي أولى البدايات نحو التحول بحيث شهدت موجة من المطالبات ظهرت على شكل إحتجاجات وإضرابات سرعان ما تحولت إلى مطالب مؤسسة ومهيكلة قادتها منظمات المجتمع المدني التي ركزت على حتمية إحداث إصلاحات دستورية وسياسية حقيقية مماثلة لما تم في بلدان أوروبا الشرقية، والملفت للنظر في هذا السياق هو أن الأنظمة الحاكمة نفسها تفاعلت بشكل إيجابي نوعا ما مع هذه المطالب وذلك لإعتبارات داخلية خاصة بها وخارجية تمثلت أساسًا في الضغوط الدولية الممارسة عليها بشأن المطلب الديمقراطي، غير أن الملاحظة التي يمكن أن نخرج بها حول تجربة التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي هي أن الممارسة أوضحت أن درجة التعاطي مع هذا التوجه تميز بالتباين والتفاوت من دولة إلى أخرى، بحيث برزت نقلات نوعية في بعض الدول، على العكس من ذلك فقد بقيت دول أخرى بعيدة عن التفاعلات السليمة، وهذا بحسب الظروف والخصوصية التي تتحكم في مساراتها.

<u>نموذج التحول الديمقراطي في الجزائر</u>: لقد شهدت الجزائر أقوى التحولات إذا ما قورنت بباقي دول المنطقة، حيث بدت الأحداث فيها متسارعة لدرجة أن التغير حدث بشكل متواتر ولم يراعي في ذلك عامل الزمن، فبعد أحداث أكتوبر 1988 التي هزت النظام من الداخل وطرحت عليه جملة من التحديات، وخصوصا تلك المتعلقة بضرورة الإصلاح والتغيير وذلك حتى لا يتواصل الإنزلاق والإنحراف، جاءت إستجابة السلطة سريعة ومتفاعلة نوعا ما مع الرسالة التي حملها المتظاهرون في تلك الأحداث الدامية، بحيث تم الإعلان عن إقرار دستور جديد يعكس رؤية جديدة للأوضاع، ويضع حد لدستور 1976 الذي جسد خيارات سياسية وإيديولوجية لم تعد تصلح لا داخليا ولا خارجيا، فكان دستور 23 فبراير 1989 الذي اعترف لأول مرة بالتعددية السياسية وبفكرة إقتصاد السوق، وهذا كله تجاوبا مع التغيرات العاصفة التي عرفها العالم خصوصًا بعد إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار جدار برلين[15]، ومن ثم فقد بدأت المسيرة الديمقراطية أول خطواتها من خلال تنظيم أول إنتخابات تعددية على مستوى المجالس البلدية والولائية في جوان 1990، وقد حصد من خلالها التيار الإسلامي الممثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ أغلب مقاعد بطريقة أثارت الكثير من الجدل[16]، ولم تنشط في إطار المجتمع المدني، وقد قدم هذا التحرك دفعًا مميزًا لعملية الإنفتاح بحيث شهدنا مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بروزًا ملحوظًا للحركة الإسلامية التي نشطت وانتشرت بشكل واسع عبر الجمعيات الخيرية والنوادي والمساجد وهذا كأسلوب لتقوية نفوذها وضغطها على الأنظمة في دول المغرب العربي ولاسيما في الجزائر والمغرب وبدرجة أقل موريتانيا، ومن ثم فقد أصبح التحدي الإسلامي يشكل أهم بعد ينبغي مراجعة دوره في عملية التحول الديمقراطي خصوصًا وأن الناشطين والفاعلين في الحركة الإسلامية أظهروا وعيًا كبيرًا إتجاه العمل السياسي وأقبلوا على

الديمقراطية بشكل غير مسبوق بعد أن كان الرفض مبدأ متجذرًا في مواقفهم[17]، وبادروا منذ بداية عملية الإنفتاح إلى تنظيم أنفسهم في جمعيات وتشكيلات ذات طابع سياسي وثقافي وإجتماعي جعلتهم يقبلون على اللعبة السياسية بقوة، واستطاعوا بالمقابل أن يحتلوا الساحة ويجلبوا التأييد الواسع لبرامجهم، وفي نفس الإتجاه برزت تيارات سياسية أخرى من داخل النظام ومن خارجه تدعوا إلى ضرورة إنقاذ وحماية الديمقراطية من هذه الحركات الأصولية التي تعتبر حسب زعمهم خطرًا على الديمقراطية الناشئة وأيضا على إستقرار ونمو المجتمعاتن المغاربية.

وإلى جانب الأسباب الداخلية التي ساعدت على القبول بالفكرة الديمقراطية في المنطقة المغاربية، كان هناك أيضا ثقل للعوامل الخارجية والتي يمكن تعدادها حسب درجة التأثير التي تركتها على الفعل الديمقراطي في دول المغرب العربي، بحيث أن إتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي وتحول نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية خلق ضغطًا متزايدًا على الأنظمة التي كانت تعادي الفكر والممارسة الديمقراطية، ناهيك عن أن النظام الدولي الذي بدأ يتشكل بعد إنهيار القطبية الثنائية قام بممارسة ضغوطات كبيرة على الدول النامية بغية إجبارها على مراجعة أوضاعها الداخلية بشكل يجعلها تتوافق مع المفاهيم والمقاربات الديمقراطية المطروحة على المستوى الدولي[18]، ومن ثم فإن الدول الفاعلة في هذا النظام لم تتوقف عند هذا الحد، بل ربطت الضغوط السياسية بالجوانب الإقتصادية بمعنى أنها اشترطت على الدول التي ترغب في الإستفادة من التمويلات والقروض أن تقوم بتوسيع عملية المشاركة السياسية وقاعدة الحريات العامة، وإلا فإنها تمتنع عن الإستجابة لطلبات المساعدة لهذه الدول وفي مقدمتها الدول العربية والمغاربية، أضف إلى ذلك أن المؤسسات النقدية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي انتهجوا نفس الطريق ومارسوا دورًا ضاغطًا بإتجاه إحترام حقوق الإنسان داخل البلدان الغربية، مثلهم مثل دول الإتحاد الأوروبي الذين كان لدورهم الضاغط الأثر الإيجابي في الدفع بدول المغرب العربي بإتجاه الإنفتاح السياسي والإنتقال إلى مرحلة إقتصادية ليبرالية، وقد تم تجسيد كل هذه التحولات بشكل فعلي من خلال إقرار منظومة قانونية وإقتصادية تركز كلها على فتح الأسواق المحلية وتحرير التجارة الخارجية والبدء في تفكيك نسيج العملية الإنتاجية السابقة الذي تميز بسيادة منطق الإقتصاد الموجه والإداري، ولم تكن لهذه الضغوط أثر أو نتيجة لولا الرغبة التي كانت تحدوا دول الإتحاد المغاربي في إقامة علاقات شراكة مع الاتحاد الاروبي في إطار شرعي ومؤسس أدت إلى سيادة منطق التناقضات الذي لم تستطيع أن تستوعبهم المؤسسات القائمة من حيث ضبطها وإحتوائها والإقبال على معالجتها بأسلوب ديمقراطي ناهيك على أن النظام الذي حكم البلاد مدة ثلاثين سنة لم يمتلك أية شرعية حقيقية، ولم يتمكن من خلق تقاليد ديمقراطية تضمن له التكيف مع التحولات الحاصلة.[19]

وتأسيسا على ما سبق نلاحظ أن مسار التحول الذي بدأته الجزائر بإجراء أول إنتخابات تعددية عام 1990 كانت خاصة بالمجالس البلدية لم يكن إلا محاولة متعثرة على إعتبار أنها جاءت متسرعة ولم تستند إلى المعايير الحقيقية الخاصة بالفعل الإنتخابي الموضوعي، والدليل أن النتائج التي تمخضت عنها لم ترضى النظام القائم الذي كان يتغطى وراء جبهة التحرير الوطني، وطرحت مشكلة المشاركة السياسية في إطار هذه الديمقراطية الناشئة، ورغم عودة السلطة إلى مواصلة المسار الإنتخابي من خلال الإنتخابات النيابية الخاصة بتشكيل البرلمان في عام 1991 إلا أن هذا لم يكن إلا مناورة جديدة لإستعادة مقاليد الحكم التي بدأت تنفلت من يدها بفعل التنامي المتسارع لدور الجبهة الإسلامية للإنقاذ، خصوصًا وأن هذا القبول تم بعد أن أحدثت تغيرات جوهرية على قانون الإنتخابات الذي لم يتقبله قيادة جبهة الإنقاذ ودعت إلى عصيان مدني بعد أن تأكد لها النية المبينة التي كانت تقف وراء هذا السلوك السلطوي.

من هنا بدأت مظاهر التهاوي لمسيرة التحول الديمقراطي تتجسد بشكل فعلي، وتدخل الجيش ليعلن عن القطيعة مع الخيار الديمقراطي ويثبت مرة أخرى ضعف التجربة[20]، بحيث تم إقالة الرئيس كما أسلفنا وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، وهنا تعالت أصوات كثيرة نادت بالتعقل والحوار بين أطراف الأزمة، وكانت ترغب في مواصلة المسار الديمقراطي بإعطاء الفرصة للإسلاميين وتجريبهم في الحكم لاسيما وأن الإنتخابات التشريعية أعطت لهم 188 مقعدًا في الدور الأول، وهو ما كان يعني إمكانية فوزهم بالأغلبية حيث كانت تنقصهم فقط الحصول على 30 مقعدًا في الدور الثاني، ليصبح لديهم النصاب القانوني الذي يسمح لهم بتشكل الحكومة.

إن وقف المسار الإنتخابي بهذه السرعة أدخل البلاد في حالة فراغ سياسي ودستوري رهيبة[21]، حيث شلت جميع المؤسسات، وأصبحت شرعية النظام مهددة إما في الداخل أو في الخارج، وتحولت الأوضاع إلى ساحة للإقتتال والنزاع، وتم إنشاء المجلس الأعلى للدولة كحل لسد الفراغ السلطوي الذي تركته إستقالة الرئيس "بن جديد"، ولكن سرعان ما تم إغتيال رئيسه السيد "محمد بوضياف"، لأسباب تبقى غامضة لغاية الآن، وبعد ذلك تواصلت الإنحرافات على الحياة السياسية العادية، حيث أنشأت مؤسسات إنتقالية لتسيير الأوضاع، ولم يتم العودة إلى الحياة الطبيعية إلا بدءًا من 1995 وهو العام الذي تم إنتخاب فيه وزير الدفاع آنذاك "الأمين زروال" كرئيس للبلاد[22]، وقد ساد إنطباع قوي في تلك المرحلة أن النظام قرر العودة إلى الشرعية الدستورية، وهو ما تجسد بشكل مباشر وعملي في الإقدام على تعديل الدستور في 1996 والتحضير إلى إستكمال البناء المؤسساتي للدولة على أساس إنتخابات حرة وديمقراطية، وكذا مصادقة المجلس الوطني الإنتقالي "البرلمان المعين" على قانوني الأحزاب السياسية والإنتخابات في فبراير 1997، ليعقبها بعد ذلك تنظيم إنتخابات تشريعية في نهاية نفس السنة، أي في جويلية 1997، وهو تصرف أرادت به السلطة أن تضفي الشرعية الديمقراطية على سلوكاتها خصوصًا وأن القوى المعارضة في الداخل والخارج ظلت تشكك دائما في مصداقية

تلك الخطوات، غير أن النتائج التي أفرزتها لم تكن في مستوى التطلعات حيث تم تحجيم المعارضة وتهميش ما تبقى من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ودفع كل من حماس والنهضة للتنازل عن المرجعيات الإسلامية من برنامجهما، وأيضا تغيير التسمية وهذا كشرط لقبولهما في المشهد السياسي، وبالمقابل تحرك النظام في إتجاه تحقيق المصالحة كشرط لحماية التحول الديمقراطي من جديد، وهو ما ظهر جليا في التوصل إلى إتفاق مع قائد الجناح العسكري لجبهة الإنقاذ الذي تم بموجبه تخلي هذا الأخير عن السلاح والعودة إلى أحضان المجتمع بدءًا من أكتوبر 1997، لكن هذا الإجراء لم يعجب التيار النافذ في السلطة بحيث رفضوا مسعى الرئيس "زروال"، مما جعله يعلن عن إستقالته ويدعو إلى إنتخابات رئاسية مسبقة في أفريل 1999 مما شكل في تلك الفترة حدثًا سياسيًا مهما، حيث دخل لأول مرة ستة مرشحين للتنافس على رئاسة الدولة، غير أن المفاجأة كانت كبيرة بحيث أن كلهم انسحبوا تاركين المجال للمرشح "عبد العزيز بوتفليقة" الذي خاض الإنتخاب بمفرده، وحصل على نسبة 83.79%، وقد أثارت هذه النسبة العديد من الإشكالات ذهبت كلها إلى التشكيك في صحة الأرقام المقدمة[23]، وبدأ المسار الحقيقي لتقويم الدولة يتضح شيئا ما خصوصًا مع إنتهاج السلطة إلى طريق الوئام والمصالحة وهو مسعى قدم أسلوبًا جديدًا في معالجة المسألة الأمنية، وبدأ العالم يقتنع بدور جديد ومقاربتها الخاصة بمكافحة الإرهاب حيث أن هذه الآفة في التعريف الجزائري هو ظاهرة عالمية تتغذى من الأفكار الإيديولوجية المتطرفة وليس ضروريا أن تكون هذه الأفكار إسلامية، ومن ثم فإن القوى الكبرى في العالم تحولت نظرتها إلى الجزائر وأصبحت محل إعجاب وإحترام، لدرجة أن التقرير الذي أعده المنسق الخاص بمكافحة الإرهاب "كوفر بلاك" بمساعدة "كارل ويكوف" اعتبر الجزائر بمثابة الدولة المفتاحية في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا ودول الساحل[24]، وعليه فقد صاحب هذا العمل الكبير على مستوى مكافحة الإرهاب عملاً سياسيا ودستوريا ودبلوماسيا مكن الجزائر من أن تعود إلى الإستقرار وأيضا إلى مكانتها على المستوى الإقليمي والدولي، بحيث تم إقرار قانون الوئام المدني في جويلية 1999 وتم طرحه للإستفتاء في سبتمبر 1999، وقد حظر القانون بمباركة شعبية وصلت إلى 98%، وظل ساري المفعول حتى 13 جانفي 2000، والملاحظ أن هذا الإجراء جاء بنتائج جد إيجابية، بحيث تراجعت العمليات الإرهابية وعادت الحياة العامة من جديد، الشيء الذي مكن النظام من تنظيم إنتخابات رئاسية تعددية أخرى في أفريل 2004[25]، حيث دخل المنافسة كل من الرئيس "بوتفليقة"، والسيد "علي بن فليس" ليتمكن "عبد العزيز بوتفليقة" من الفوز بعهدة رئاسية ثانية بنسبة وصلت إلى 84% من الأصوات المعبر عنها، وقد مكن هذا الفوز الرئيس من مواصلة نهج المصالحة والسلم كخيار أساسي لتجسيد الإنتقال الديمقراطي والذي تجسد أيضا من خلال ميثاق السلم والمصالحة الذي نظم في خريف 2005 بشأنه إستفتاء حصل على تزكية عريضة من قبل الشعب الجزائري، منهيا بذلك الجدل الكبير الذي كان دائرًا في تلك الفترة حول إمكانية فشل هذا المسعى.

إن أهم ما ميز تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر هو أنها احتوت على الكثير من الجوانب الإيجابية لم تتوفر لأية تجربة في العالم العربي، ليس فقط من ناحية النصوص القانونية التي أنتجتها وفي مقدمتها الدساتير سواء بتعديلها أو إقرار نسخ جديدة، ولكن من الناحية التطبيقية والعملية. فالإنتخابات المحلية التعددية الأولية التي جرت في جوان 1990 كما أسلفنا كانت مثالاً للحرية والنزاهة كما أن الفوران الإعلامي الذي عرفته البلاد لم تعرفه أية دولة عالم ثالثية وحتى في بعض بلدان الغرب، حيث برزت حرية التعبير حتى داخل وسائل الإعلام الثقيلة مما أضفى طابعًا من النقاش المتميز، جعل التجربة الديمقراطية الناشئة محل إحترام وتقدير في كل أنحاء الوطن العربي[26]، هذا دون أن ننسى المميزات التي جاءت بها الدساتير بحيث منحت فعلاً الإطار العام لعملية التحول الديمقراطي، حيث لاحظنا أنه منذ أول دستور أقر بالتعددية والإنفتاح ونقصد به دستور 23 فبراير 1989 أين نص على عدد من الإصلاحات السياسية الأساسية كانت تشكل في السابق عمق مطالب المعارضة، من ذلك تكريس الفصل بين الحزب والدولة، وحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وتقليص محدود لصلاحيات رئيس الجمهورية الذي تنازل عن حقه في المبادرة بتقديم القوانين إلى البرلمان حيث انتقل هذا الحق إلى رئيس الحكومة، بالإضافة إلى إنهاء الدور السياسي للجيش وحصر مسؤوليته في حفظ الإستقرار والسيادة الوطنية، ومن ثم فإن هذا الدستور أرسى مبادئ عديدة ساهمت في تطوير النظام السياسي بإتجاه الديمقراطية كالفصل بين السلطات، ووجود حكومة منتخبة وشرعية وخاضعة لرقابة البرلمان، لكن الملاحظ على هذه الجوانب الإيجابية أنها وظفت بطرق مختلفة على الصعيد الميداني، بحيث وظفتها السلطة لتأسيس شرعية جديدة للنظام، بينما وظفتها المعارضة المتمثلة خصوصًا في التيارات الإسلامية كأداة للوصول إلى السلطة[27]، ولكن رغم هذا فإن الممارسة أثبتت أن هذه المبادئ كانت ناقصة وهي في حاجة إلى إثراء وتعديل، وهو ما تم بالفعل، حيث تم التعديل من خلال دستور 1996 الذي جاء بأفكار جديدة عالجت في مجملها بعض النقائص التي اعترضت تطور مسار الدمقرطة[28]، من ذلك حظر النشاط الحزبي القائم على أسس دينية أو عرقية، إنشاء غرفة برلمانية ثانية حملت تسمية مجلس الأمة تتشكل بالجمع ما بين الإنتخاب والتعيين، إذ ينتخب ثلثا الأعضاء بالإقتراع المباشر ويعين الرئيس الثلث المتبقي، كما أعطى هذا الدستور المعدل الحق للرئيس في التدخل في السلطات التنفيذية والتشريعية لدرجة أن مؤسسة الرئاسة أصبحت هي القوة الفاعلة الأولى في البلاد، وهو ما اعتبر نوعا ما إنتقاصًا من التوجه الديمقراطي، أضف إلى ذلك أن هذا الدستور عالج الظاهرة الحزبية بشكل أقصى التميع والتضخم العددي الذي كان سائدًا، حيث قلص من عدد الأحزاب وهذا بواسطة إقرار قوانين للإنتخاب مضيقة، مما جعل عدد الأحزاب تتراجع ليصبح العدد 29 حزبا سياسيًا معظمها صغيرة في تلك الفترة، ولم يطرأ على هذا العدد أي تغيير، وهذا حسب رغبة السلطة التي لا تريد أن تغامر في هذا المجال[29]، كما أن النظام السياسي الجزائري في هذه

التجربة الناشئة بقدر ما أجاد في الكثير من المسائل إلا أنه ارتكب أخطاء فادحة ساهمت في إجهاض المشروع الديمقراطي الحقيقي، حيث انتهج الإزدواجية في الخطاب السياسي، فهو من حيث النصوص والشعارات والخطابات يؤسس إلى توجه ديمقراطي متميز، لكنه على مستوى الممارسة بقي رهين التقاليد السابقة، حيث التقييد على الحريات والتضييق على الأحزاب والجمعيات، بل أن معالجته لظاهرة العنف كانت ومازالت معالجة تعتمد على التصور الأمني دون الجانب السياسي، وظلت لفترات طويلة تتوافق مع الطروحات الغربية والأمريكية حول خطر الإسلام السياسي وضرورة مكافحته، متناسية أن هذا الأخير يمتلك قاعدة جماهيرية عريضة، وأيضا يتغذى من فشل السياسات الإقتصادية والإجتماعية المنتهجة[30]، ولم يتوقف التضييق والحصار على عمل الأحزاب فقط (عدم قبول حزب الوفاء للسيد "أحمد طالب الإبراهيمي"، وحزب آخر للسيد "أحمد غزالي")، بل إمتد أيضا إلى وسائل الإعلام، حيث سارعت الحكومة إلى تعديل قانون العقوبات لتخصص بابًا كاملاً يحدد ويؤطر ويحاكم ويحاسب مقالات الصحفيين، فنطقت المحاكم في هذا المجال بأكثر من عشرين حكما بالسجن النافذة على صحفيين خلال عام 2005، بالإضافة إلى تعليق العديد من العناوين الإعلامية تحت حجج مختلفة، مما أثار حفيظة الرأي العام العالمي ممثلاً في منظماته الدولية التي قدمت تقارير سلبية في هذا المجال.[31]

وعلى العموم، فإن أهم إستنتاج يمكن أن نصل إليه حول التجربة الجزائرية في هذا المجال، أن الإنتقال المتعثر يعود إلى أسباب تتعلق بالدولة وبنائها وتكويناتها المختلفة، والتي عجزت فعلاً على أن تتحول من دولة أشخاص وزمر ومجموعات إلى دولة مؤسسات تعتمد على الإدارة العلمية بدلاً عن الإدارة السياسية، وأيضا إلى الأزمات التي يعيشها المجتمع الجزائري من أمية وصعوبة التحول إلى الحداثة بسبب سيطرة القبيلة والعشيرة على القيم المجتمعية، وبالتالي فقد جاءت التجربة ضعيفة وفاقدة لمستلزمات البناء الديمقراطي، بسبب وجود مشاكل عويصة مازالت تلقي بظلالها لغاية اليوم، كالهوية والأقليات الإثنية وتحديات التيار الإسلامي الذي يعادي تماما المسعى الديمقراطي بالطرح الغربي المعاصر، إذن فكل هذه العوامل ساهمت في عدم قدرة الجزائر على إنضاج هذه التجربة التي لا تختلف حسب قراءاتنا عن مثيلاتها في البلاد العربية.

ـــ الهوامش:

(1)– د. سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص 60، 61.

(2)– أنظر/ أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2003.

(3)– د. عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، طبعة ثانية، أوربيس للطباعة، تونس 2000، ص ص 258– 260.

(4)- Lary Diamond, The globalization of democracy, trends, types, causes and prospects, in Robert O, stater (ed), global transformation and the third world, boulder, Lynn Rienner, 1992), p 52.

(5)– أحمد منيسي، إنقلاب موريتانيا في الميزان، جريدة الأهرام المصرية، العدد 14، جوان 2003.

(6)– صلاح سالم زرنوقة، أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 1995، العدد 122.

(7)– إبراهيم عوض، الأزمة الإقتصادية والإحتجاج والتطور الديمقراطي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة 1990، ص 08.

(8)– عبد الباسط دردور، العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي، دار الأمين، القاهرة 1996، ص 62.

(9)– إبراهيم عوض، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(10)– صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، مديرية مطبعة الجامعة، الموصل، 1986، ص 334.

(11)– إبراهيم البيومي غانم، الحركة الإسلامية بين المجتمع والدولة في الجزائر، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة 4، العدد 1 و 2، شتاء– ربيع 1993، ص 45.

(12)– د. خيري عبد الرزاق جاسم، التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد 15، مارس 2006.

(13)- Ahmed Rouadja, Du nationalisme du FLN à l'islamisme du FIS, Le temps moderne, N° 580 (Janvier- Février) 1995.

(14)– محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987، ص 98.

(15)– عز الدين شكري، عملية التحولات لتعدد الأحزاب في الجزائر، السياسة الدولية، العدد 98، أكتوبر 1989، ص 153.

(16)- Voir : Jaque Lequin, L'intégrisme islamique mythe ou réalité, Paris, l'harmattan, 1997, p 113 et 114.

(17)- Linz, J. J. and Stepan, Problems of democratic transition and consolidation : Southern Europe, South America and post- communist Europe, Johns Hopkins university press, Baltimore, 1996.

(18)- Fuller, G. E, Islamists in the Arab world, the …….. around democracy, Carnegie endowment for international peace, Washington DC, September 2004.

(19)– ثنيو نور الدين، الدولة الجزائرية: المشروع العصي، المستقبل العربي، العدد 242، أفريل 1999، ص 23.

(20)– أحمد ولد داداه وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص ص 18، 19.

(21)– رحال أسعد، الجزائر تبحث عن خيارات جديدة، العدد 67، جويلية 1990، ص 30.

(22)– منعم العمارة، الأزمة الجزائرية، سلسلة كتب المستقبل، الطبعة الثانية، 1999.

(23)– عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجًا، السياسية الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999.

(24)– حسام الدين. م، الجزائر تستعرض تجربة رائدة في مواجهة الإرهاب (ملف خاص)، الأيام الجزائرية، العدد 92، 10 فيفري 2005.

(25)– إسماعيل معراف، الإنتخابات الرئاسية الجزائرية (دراسة).

http:/www.aljazeera.net/special coverage/Algeria presidential election, 02- 04- 2004.

(26)– محمد خير الدين، الحريات في الجزائر، جنازة الديمقراطية، الخبر الأسبوعي (الجزائر)، العدد 367، مارس 2006.

(27)- Dossiers et documents : Le Multipartisme à l'Algérienne » Maghreb- Machrek, N° 127 (1er trimestre 1990), p 199.

(28)– عبد الفتاح نبيل، الأزمة السياسية في الجزائر، السياسة الدولية، العدد 103، أفريل 1992.

(29)- Ammar Koroghli, L'Algérie à l'épreuve de la démocratie, El-Watan (Algérie), N° du 20 Mars 2006.

(30)– أحمد مزيان، هل تصبح الجزائر قاعدة الولايات المتحدة في المغرب العربي؟، الوطن العربي، العدد 1453، 07 جانفي 2005، ص 30، 31.

(31)– قدمت جامعة ميريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية تقريرًا تقول فيه "أن الجزائر تحتل المرتبة السادسة بعد المائة في مجال الحريات المدنية وحرية الصحافة والحقوق السياسية وهذا من جملة 150 بلدًا"، خالص جلبي، بيت الحرية الأمريكي، الأيام الجزائرية، العدد 91، ديسمبر 2005.